"الإعلاميون" الضحية المشتركة في سلسلة معارك التحول الديموقراطي في مصر

(تقرير عن الانتهاكات التي حدثت للإعلاميين خلال أحداث العباسية)

الفهرس

هذا التقرير

في مصر وفي ظل غياب إعلام رسمي مهني مستقل خادمًا للشعب وناطقًا باسم طوائفه وفئاته المتعددة و المختلفة لم تقتصر سُبل القمع وطمس الحقائق على سياسات إعلامية وتحريرية تعسفية بهدف التعتيم تعوق تداول المعلومات وحرية التعبير وحسب بل امتدت لتشمل اعتقال مصورين ومحررين أثناء تغطيتهم للاشتباكات التي تكرر حدوثها بين المتظاهرين وقوات الأمن والجيش؛ والتي كان آخرها هي أحداث وزارة الدفاع بالعباسية في الرابع من مايو ٢٠١٢. ولم يقتصر الأمر على الاعتقال بل تمادت الانتهاكات على الإعلاميين لتشمل مصادرة الأجهزة والمعدات وما عليها من مواد توثيقية، والاعتداء عليهم بالضرب المبرح الذي تسبب في إحداث إصابات بالغة لدى البعض؛ وفي ذلك تجسيدا واضحا لمخالفة المجلس العسكري لكافة القوانين المصرية والالتزامات الدولية التي تحرص على حماية الصحفيين أثناء قيامهم بتأدية مهامهم الوظيفية لضمان توفير المناخ المناسب لحرية التعبير و تداول المعلومات.

تكررت مثل هذه الأحداث على مدار عام وأكثر منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ولكن مع تكرار كشف الانتهاكات التي تقوم بها عناصر من قوات الأمن والجيش واعتداءاتهم المستمرة على المتظاهرين والمعتصمين؛ مما يشكك في نزاهة المجلس العسكري وتصريحاته مع ما يمثله من سلطة حاكمة للبلاد زاد الاستهداف المباشر للصحفيين والإعلاميين حتى لا يتمكنوا من نقل الصورة الحقيقية للأحداث.

يقدم هذا التقرير رصدًا لأهم الانتهاكات التي تعرض لها بعض الإعلاميين يوم الجمعة ٤ مايو ٢٠١٢ أثناء تغطيتهم لأحداث وزارة الدفاع من خلال شهاداتهم الموثقة؛ كما يبين أهم الاتهامات التي وجهت إليهم أثناء تواجدهم بالنيابة العسكرية. يسبقه عرضا موجزا لأهم القوانين المصرية والاتفاقيات الدولية التي نصّت على ضرورة توفير الحماية للصحفيين والإعلاميين أثناء تواجدهم بأماكن الاشتباكات.

خلفية عن الأحداث

حسمت لجنة الانتخابات الرئاسية، مساء الثلاثاء ١٧ ابريل ٢٠١٢ ، مصير المستبعدين الـ١٠ من السباق الرئاسي، وأكدت بالإجماع عدم أحقيتهم في خوض انتخابات رئاسة الجمهورية المقرر إجراؤها يومي ٢٣ و٢٤ من شهر مايو ٢٠١٢، ومن أبرز المستبعدين أ/ حازم صلاح أبو إسماعيل؛ الذي اعتصم أمام مقر لجنة الانتخابات بعد توارد أنباء أولية عن استبعاده نهائيا من قائمة المرشحين. وهتف العشرات ردا على دعوته للاعتصام «حي على الجهاد لو فيها (الانتخابات) فساد».

وحاول أنصار أبو إسماعيل، اقتحام اللجنة عقب علمهم بنبأ رفض تظلم مرشحهم. واشتبك عدد منهم مع قوات الأمن المركزي المسئولة عن تأمين مقر اللجنة، ورفعوا الأحذية في وجهها، مما أدى إلى اختلافات مع زملاء لهم رفضوا هذا التصرف، وهو ما نتج عنه اشتباكات بينهم. لكنهم في النهاية اتفقوا على الاعتصام أمام مقر اللجنة[١].

وقد انتقل المعتصمون من أمام اللجنة العليا للانتخابات إلى ميدان التحرير حيث أعلن أنصار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، اعتصامهم بالميدان ، حتى تتحقق مطالبهم التى تتمثل في إلغاء المادة ٢٨ من الإعلان الدستورى، وإعادة "أبو إسماعيل" لسباق انتخابات الرئاسة، وطالب أنصار أبو إسماعيل بتنحى اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة [٢]. و استمر اعتصامهم بالتحرير الي مساء الجمعة ٢٧ ابريل حين أعلن الآلاف من أنصار المرشح المستبعد و نشطاء من حركة "ثوار بلا تيار" اعتصاما مفتوحا في محيط وزارة الدفاع ، للمطالبة بإلغاء المادة ٢٨ من الإعلان الدستورى، وحل لجنة انتخابات الرئاسة، وتسليم السلطة فوراً لمجلس الشعب، بينما نشر الجيش تعزيزات عسكرية إضافية حول الوزارة، إثر فشل اللواء حسن الروينى، قائد المنطقة المركزية، في إقناع المعتصمين بالرحيل وفتح الطرق المجاورة لمقر الوزارة، بينما انضم عدد من طلاب جامعة عين شمس إلى الاعتصام و عدد من القوى و الحركات الثورية.[٣]

وفي اليوم الثالث للاعتصام ,اعتدى بضعة أشخاص من الذين يمارسوا البلطجة على المعتصمين، وشهد شارع الخليفة المأمون حالة من الكر والفر بين الجانبين، وذلك باستخدام الحجارة وأعيرة الخرطوش، وطلقات الصوت وزجاجات المولوتوف، والزجاج الفارغ والعصى والهراوات، بالإضافة إلى إطلاق الألعاب النارية والزجاجات الفارغة لإرهاب المعتصمين، وقطع الطريق بضعة أشخاص من الذين يمارسوا البلطجة المؤدي إلى وزارة الدفاع بمنطقة العباسية أمام مسجد النور، وعلى

[١]- المصري اليوم- الأربعاء ١٨ أبريل
[٢]- اليوم السابع- الجمعة ٢٠ أبريل
[٣]- المصري اليوم- الأحد ٢٩ أبريل

المعتصمين داخل المسجد أثناء أداء صلاة الظهر، وقذفوا قنابل المولوتوف داخل المسجد، مما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات، وتحطيم عدد من السيارات التى حاولت المرور من الشارع.[٤]

وفي اليوم التالي تم إطلاق الخرطوش والشماريخ من قبل مجهولين ثم سادت حالة من الهدوء الحذر بشارع الخليفة المأمون وقام عدد من المعتصمين بتجميع الحجارة أسفل كوبرى الجامعة، تحسباً لوقوع أى اشتباكات أخرى، واستمرت قوات الشرطة العسكرية في تأمين الوزارة ووضع الأسلاك الشائكة لتكوّن حاجزاً بينهم وبين المعتصمين.[٥]

وفي الواحدة من فجر الأربعاء ٢ مايو نشبت اشتباكات دامية أشبه بحرب شوارع بين المعتصمين قرب وزارة الدفاع وبضعة أشخاص من الذين يمارسوا البلطجة استُخدمت فيها الأسلحة النارية والبيضاء وقنابل المولوتوف والحجارة، بدأت بهجوم مباغت شنه مجهولون على مقر معتصمي «الدفاع» ثم تحولت لاشتباكات ومطاردات متواصلة استمرت حتى الرابعة عصراً، انتهت بتدخل قوات مشتركة من الجيش والأمن المركزى، التى حاصرت ميدان العباسية ومحيط وزارة الدفاع وأغلقت عدة شوارع رئيسية.[٦]

وقد دعت قوى سياسية لمليونية «جمعة النهاية» بميدان العباسية للاحتجاجً على أحداث العنف التى شهدها محيط وزارة الدفاع يوم الأربعاء، ومطالبة المجلس العسكرى بالكشف عن المتسببين فيها ومحاكمتهم.[٧]

إلا أن بعد ساعات من بدء المليونية , بدأت الاشتباكات، حسب شهود عيان، بعد محاولة أحد المتظاهرين اجتياز السلك الشائك الفاصل بين الجانبين، فألقت قوات الجيش القبض عليه وتعدت عليه بالضرب، ورد متظاهرون بقذف الحجارة على القوات التى بادلتهم إلقاء الحجارة وفتحت عليهم خراطيم المياه، وأطلقت عدداً من قنابل الغاز المسيل للدموع، فيما حاول عدد من المتظاهرين وقف الاشتباكات دون جدوى ورددوا هتاف «سلمية.. سلمية».

وتقدمت قوات الشرطة العسكرية بعد نحو ساعتين من بدء الاشتباك باتجاه ميدان العباسية وأحرقت خيام المعتصمين وطاردتهم في شارع الخليفة المأمون والشوارع المحيطة، وسط إطلاق كثيف لقنابل الغاز، فيما حلقت ٣ طائرات هليكوبتر عسكرية في سماء المنطقة. [٨]

وأسفرت هذه الاشتباكات عن عدد من الإصابات و كثير من الاعتقالات التي استهدفت كثير من الإعلاميين الذين كانوا يقومون بتأدية وظيفتهم.

[٤]- المصري اليوم- الثلاثاء ١ مايو
[٥]- المصري اليوم- الأربعاء ٢ مايو
[٦]- المصري اليوم- الخميس ٣ مايو
[٧]- المصري اليوم- الجمعة ٤ مايو
[٨]- المصري اليوم- السبت ٥ مايو

حرية التعبير و تداول المعلومات في القانون المصري و المعايير الدولية

١- حرية التعبير في القانون المصري

كفل الإعلان الدستوري الحالي ومن قبله دستور ١٩٧١ بعض الحقوق والحريات للصحفيين والإعلاميين ، كي يستطيعوا ممارسة عملهم دون أية مضايقات أو قيود ، وهو ما انتهكته الأجهزة الأمنية التي اعتقلت عددا من الصحفيين والإعلاميين في أحداث العباسية الأخيرة أثناء تغطيتهم لها ، ومن الحقوق والحريات التي يتمتع بها الصحفيين والإعلاميين

كفل الإعلان الدستوري حرية التعبير في المادة ١٢ حين نص صراحةً على أن :-

"حرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني "

إذا أكد الإعلان الدستوري على حرية التعبير عن الرأي ونشره بالقول أو الكتابة أو أيضا بالتصوير وذلك كله يدخل في حرية الصحفي في تغطية الحدث ، وفي التعليق عليه بما يراه في إطار المعايير المهنية التي تحكم العمل الصحفي والإعلامي .

أيضا نصّ الإعلان الدستوري في المادة ١٣ منه على حماية حرية الصحافة والإعلام حيث نصت على أن

" حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور "

ومؤدى هذه المادة أن الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام قد اصبغ عليها الإعلان الدستوري الحماية بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين نصّ صراحة أن الرقابة على الصحف محظورة وأي إجراء يمكن أن يقيد من حرية الصحافة أو الإعلام لا يكون عن طريق جهة الإدارة أي لا تملك الدولة سلطة أن تقيد من حرية الصحافة من ذلك كله يتبين أن حرية الصحافة مكفولة ومعها الإعلام بشكل عام بنصوص الإعلان الدستوري سالفة البيان .

٢- حرية التعبير وفقا للمعايير الدولية

نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ في المادة ١٩ منه على أن "لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل ، واستقاء وتلقي وإذاعة الأنباء والأفكار دون تقيد بالحدود الجغرافية وبأية وسيلة كانت "[٩]

كما تنص المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية على الآتي[١٠]:

١- لكل فرد الحق في اعتناق الآراء دون اي تدخل

٢- لكل فرد الحق في حرية التعبير, و يشمل هذا الحق حريته في التماس و تلقي و نقل المعلومات و الأفكار من جميع الأنواع بغض النظر عن الحدود, سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة, في قالب فني أو غيره من وسائل الاعلام من اختياره

٣- ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات و مسؤوليات خاصة. و على ذلك يجوز اخضاعها لبعض القيود و لكن يجب ان ينص القانون على تلك القيود و ان تكون للضرورة القصوي:

i. لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ii. لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو اللآداب العامة.

و يؤكد على تلك المبادئ كل من المادة ١٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان و الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في مادتها ١٠ و الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب في مادته ٩.[١١]

9- http://www.un.org/en/documents/udhr/
10 -http://www2.ohchr.org/english/law/ccpr.htm#art19
11 -http://en.wikipedia.org/wiki/Freedom_of_speech

٣- حق تداول المعلومات في القانون المصري

كما نصّ دستور ٧١ في المادة ٢١٠ على أن " للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون "

كما تضمن قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ عدة نصوص تكفل للصحفي الحق في الحصول على المعلومات ، ومنها نص المادة ٨ على أن " للصحفي – حق الحصول –على المعلومات والإحصاءات والإخبار المباح نشرها طبقا للقانون – من مصادرها – سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة ، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها"

كما نصت أيضا المادة ٩ من ذات القانون على أنه " يحظر فرض أي قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات ...

٤- حق تداول المعلومات وفقا للمعايير الدولية

وأكد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادرة سنة ١٩٦٦ – الذي وقعت مصر عليه وما ورد فيه يعتبر ملزم ويحوز قوة القانون – وقد نص في المادة١٩ منه على أن " لكل فرد الحق في حرية التعبير ، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود ، وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة ، وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها

كما ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (I) 59 المعتمد ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٦ على أن حرية المعلومات هي حق أساسي من حقوق الإنسان. إضافة إلى قرار ١٠٤ المعتمد في المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة و العشرين من

عام ١٩٨٩، مع التركيز على تعزيز" حرية تدفق الأفكار عن طريق الكلمة والصورة على المستوى الدولي، على كل المستويات المحلية و الدولية ".[١٢]

12- http://unesdoc.unesco.org/images/0010/001095/109559eo.pdf

حماية الصحفيين في القانون المصري و المعايير الدولية

٥- حماية الصحفيين في القانون المصري

ورد في نص المادة ١٢ من قانون رقم ٩٦لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة أن:

" كل من أهان صحفيا أو تعدى عليه بسبب عمله يعاقب بالعقوبات المقررة لإهانة الموظف العمومي أو التعدي عليه في المواد (١٣٣) ، (١٣٦) ، (١٣٧ /١) من قانون العقوبات بحسب الأحوال .

إذاً اعتبر قانون تنظيم الصحافة الصحفي أثناء قيام بعمله الصحفي وتغطيته الإخبارية للأحداث موظف عام واصبغ عليه هذه الصفة والتي تناولها قانون العقوبات المصري على التفصيل الآتي :-

حيث تنص المادة ١٣٣- من قانون العقوبات على أن "من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائتي جنية ."

كما نصت المادة ١٣٦ - " كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأديته وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنية "

وقد تناولت المواد سالفة الذكر بالتفصيل الاعتداء على الموظف العام أو مقاومته بالقوة أثناء تأديته لعمله والصحفي حين يقوم بتغطية أي أحداث فهو ينطبق عليه نصوص هذه المواد التي اعتبرته موظف عام وله ذات الحماية

أيضاً المادة ١٣٧ /أ " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من أستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين .

وتكون العقوبة السجن المشدد إلى عشر سنين إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة .

وتكون العقوبة السجن المشدد إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى الموت ."

ويتبين من هذا النص أن المشرع شدد العقوبة في حالة استعمال القوة أو العنف ضد الموظف العام وهو ما يمتد ليشمل الصحفيين بهذه الحماية أيضاً.

٦- حماية الصحفيين وفقا للمعايير الدولية

و بسبب ما تعرض له الصحفيين من انتهاكات وجرائم قتل من نظم دولية متعددة نتيجة ممارستهم لمهنتهم، ومازال كثير من مرتكبي هذه الجرائم مفلتين من العقاب، و استنادا على ما سبق من قرارات و غيرها الكثير مما يؤكد على حقوق تداول المعلومات و حرية التعبير اعتمد المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة و العشرين الذي عقد في باريس نوفمبر ١٩٩٧[١٣] قرارا أكد على الحق في الحياة والحرية والسلامة والأمان الشخصي، وكذلك حرية التعبير التي هي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها والتي تكفلها الاتفاقيات الدولية. دعا المؤتمر لإدانة الاغتيال وأي عنف جسدي يتعرض له الصحفيين، لأنه جريمة ضد المجتمع، وحث السلطات المختصة على أداء واجبهم لمنع مثل هذه الجرائم ومعالجة آثارها؛ والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها. وطالبت حكومات الدول الأعضاء باليونسكو اعتماد مبدأ عدم سقوط الجرائم التي تسهدف منع حرية الإعلام والتعبير بالتقادم، كما طالبت بوضع تشريعات تتيح مقاضاة ومعاقبة من يرتكب أو يحرض على هذه الجرائم

13- Resolution 29 "Condemnation of violenceagainst journalists

كما يجب الإشارة إلى اتفاقية بلجراد في عام ٢٠٠٤ بعنوان" دعم وسائل الإعلام في مناطق النزاعات العنيفة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية"[١٤] و التي أكدت على أهمية الحق في المعرفة و تداول المعلومات وأكدت على أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة في أماكن النزاعات لكشف الانتهاكات التي تتجاهل الحقوق الأساسية للإنسان و كان من أهم المواد التي اعتمدتها تلك الاتفاقية ما يلي:

المادة ١ التي تنص على "تحقيق الديمقراطية والسلام الدائم سوف يعتمد على احترام حقوق الإنسان الدولية، وبوجه خاص الحق في حرية التعبير على النحو المنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"

و المادة ٢ التي تقر أن حرية التعبير تتطلب وجود وسائل الإعلام المستقلة والمتعددة ، القادرة على تقديم تقرير مستقل عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية؛ و تؤكد الاتفاقية في المادة ٣ على ضمان سلامة الصحفيين المحليين والدوليين و تدعو لضرورة وجود حد لثقافة الإفلات من العقاب على جرائم القتل وغيرها من الهجمات على الصحفيين وينبغي أن يكون هناك تحقيقات مستقلة في عمليات القتل والهجمات و تأتي المادة ٥ لتؤكد على ضرورة ضمان المشاركة الفعالة من جانب الجماعات النسائية والمجتمع المدني والفئات المهمشة والضعيفة و تقديم الدعم لمساعدتهم في الوصول إلى وسائل الإعلام و / أو لإنشاء منافذ خاصة بهم أن تعبير عن مخاوفهم. كما تنص المادة ٦ على انه عند إدارة الصراع أو في مناطق ما بعد الصراع،ينبغي للسلطات المكلفة من قبل المجتمع الدولي تعزيز والدفاع عن حرية وسائل الإعلام وغيرها من حقوق الإنسان – وليس حصرها و تشير المادة ٩ إلى ان الإعلام يتطلب وجود تنوع واسع من البث، والطباعة و الوسائل الأخرى، والتي تعكس على أوسع مجموعة من الآراء السائدة داخل المجتمع .وينبغي اتخاذ تدابير لضمان المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص الاقتصادية؛ و تؤكد المادة ١٠ على ضرورة تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير وحرية الصحافة، والقانون الدولي الإنساني

[14] -http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/flagship-project-activities/world-press-freedom-day/previous-celebrations/worldpressfreedomday2009000000/belgrade-declaration/

و الجدير بالذكر انه قد انعقد مؤتمر إقليمي بالقاهرة في ٤–٥ ابريل ٢٠١٢ بعنوان : السلامة والعدالة :حماية الصحفيين في الشرق الأوسط والعالم العربي"[15] والذي أثنى المشاركين فيه على الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين في برنامجه الجاري" بناء ثقافة للسلامة للصحافيين في الشرق الأوسط والعالم العربي" الذي بدأ انطلاقه بالمغرب في ١٠ مايو ٢٠١١.

وأعرب المؤتمر في إعلانه الأخير عن قلقه تجاه تقارير أعداد الوفيات والانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيين بالشرق الأوسط والعالم العربي وأشار إلى أنه قتل ما لا يقل عن 33 صحفيا وإعلاميا في عام ٢٠١١ خلال الربيع العربي – 1في الجزائر، و ١ في البحرين، و ٢ في مصر، و ١ في إيران، 11 في العراق، و٦ في ليبيا و ١ في سوريا، و ١ في تونس، و٥ في اليمن و ٤ في الصومال .، في حين تم القبض على بعض، وأصيب وخطف أو تم احتجاز الآخرين، مشيرا إلى أنه قتل ما لا يقل عن 9 الصحفيين في المنطقة حتى الآن خلال هذا العام في الصومال وسوريا.

و دعا المؤتمر الدول الأعضاء في المنطقة العربية والشرق الأوسط للآتي:

١- اتخاذ إجراءات فورية تجاه مهاجمة الصحفيين ووسائل الإعلام ودعم الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢- التحقيق في السلوك العنيف ضد الصحفيين والأفراد المرتبطين بوسائل الإعلام وتقديم مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة.

٣- توفير الحماية العملية والفورية للصحفيين وغيرهم من الإعلاميين .

٤- تأكد من أن إدراك قوات الجيش والأمن أهمية احترام وتعزيز سلامة الصحفيين، وضمان أن الصحفيين قادرون على العمل في مجال امن و مستقل.

[15] - http://mena.ifj.org/en/articles/safety-and-justice-protecting-journalists-in-the-middle-east-and-the-arab-world

٥- التمسك بالتزامات قرار اليونسكو 29 وغيرها من الصكوك الدولية لتعزيز التشريعات بهدف التحقيق والملاحقة القضائية لقتلة الصحافيين ومكافحة الإفلات من العقاب.

٦- الإفراج عن جميع الصحفيين رهن الاعتقال بسبب عملهم، وإلغاء العقوبات من جنح الصحافة.

٧- تخصيص أموال كافية لتنظيم دورات تدريبية سلامة الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام المملوكة للدولة.

كما وجه الإعلان دعوة خاصة لجامعة الدول العربية و طالبها بالاتي:

توجيه اهتمام خاص لسلامة الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، واحترام حرية التعبير وحرية الصحافة

ومن المواد التي اعتمدها يمكن ذكر الاتي:

١- إدانة بأشد العبارات وكافة السبل المتاحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك القتل والترهيب والخطف واحتجاز الرهائن والاختطاف والعنف الجنسي والمضايقات التي يتعرض لها الصحافيون، و موظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها.

٢- إدانة أي مزيد من اعتقال غير قانوني واحتجاز الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بها، فضلا عن الاعتداءات على المؤسسات الإعلامية وأعمال تدمير ونهب ممتلكاتهم.

٣- دعوة الحكومات بقوة لاحترام حقوق الصحفيين ، ولا سيما الاستقلال و السلامة

٤- التأثير على الحكومات من أجل تقديم المحرضون على العنف إلى العدالة ، وفقا للقوانين الدولية والوطنية، وضمان محاكمة أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها في حدود القانون.

٥- دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية لدراسة مع الجهات المعنية في اعتماد بروتوكول يتناول حقوق وسلامة الصحفيين والأفراد المرتبطين بها وسائل الإعلام.

ونهاية تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إعلان قرطاج الذي اعتمده مؤتمر اليونسكو بشأن اليوم العالمي للصحافة، في ٧ مايو /أيار ٢٠١٢[١٦] بتونس والذي يحث الحكومات بوجه خاص على بناء بيئة حرة وآمنة للصحافيين والعاملين في مجال الإعلام والمنتجين المعنيين بوسائل الإعلام الاجتماعية لتمكينهم من الاضطلاع بأنشطتهم الصحفية من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو الجديدة، وعلى دعم عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

ودُعيت اليونسكو بموجب إعلان قرطاج إلى مواصلة عملها في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك بوسائل عدة تشمل بوجه خاص تنفيذ خطة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

كما دُعيت المنظمة إلى أن تطلب من الدول الأعضاء فيها إعداد تقارير عن حالة التحقيقات المتعلقة بأعمال العنف المرتكبة بحق العاملين في وسائل الإعلام وغيرهم من الأشخاص الذين يسهمون في الصحافة الرامية إلى خدمة الصالح العام، مع ضمان اتسام هذه التقارير بالشفافية.

[16] خطاب السيدة ايرينا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو بمناسبة إلى اليوم العالمي لحرية الصحافة "إعلام يسهم في تحويل المجتمعات"-

رصد الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون في أحداث الجمعة ٢٠١٢/٥/٤

هذا الجدول لرصد اغلب الإعلاميين الذين تعرضوا للاعتداءات و الانتهاكات أثناء تغطيتهم للإحداث

الاسم	جهة العمل	نوع الانتهاك
عبد الرحمن يوسف	موقع حقوق	إصابة + استيلاء على معدات
أحمد فضل	مصر ٢٥	اعتقال وضرب
مصعب أحمد	مصر ٢٥	اعتقال
أحمد عبد العليم	مصر ٢٥	اعتقال وضرب
حسن الخضري	مصر ٢٥	اعتقال
أحمد لطفي	مصر ٢٥	اعتقال
محمد ربيع	مصر ٢٥	اعتقال
محمد أمين	مصر ٢٥	اعتقال
آيه سيد محمود	جريدة النهارده	اصابة
أحمد رمضان	البديل	اعتقال وضرب
إسلام أحمد عبد الظاهر	البديل	اعتقال وضرب
سارة رمضان	البديل	ضرب
فرجيني نوين	المصري اليوم	اعتقال
محمد الشامي	المصري اليوم	اعتقال
علي المالكي	المصري اليوم	ضرب
أروى أيمن	الوطن	
محمد عمر	الوطن	إصابة
محمود الدبيس	الوطن	ضرب+ استيلاء على المعدات
أحمد غنيم	الوطن	ضرب السبت امام النيابة العسكرية
عمر دياب	الوطن	--
فادي عزت	الوطن	--
عبد الرحمن مشرف	الوطن	اعتقال
محمد رأفت	مصراوي	اعتقال وضرب قبل الاحداث بثلاثة ايام
محمود مطاوع	صدى البلد	اصابة طلق خرطوش
مصطفى عبيدو	الجمهورية	ضرب واحتجاز واتلاف ممتلكات

أحمد جمال الدين	الدستور	ضرب
إسلام فتحي	التحرير	ضرب
حمادة الرسام	صحفي حر	ضرب + استيلاء على المعدات
خالد عبد الخالق محمد الدويك	جماهير الثورة	احتجاز + ضرب
محمد سامي محمد أحمد	مراسل قناة الحكمة	--
محمد نوهان	الشروق	--

٧- مراسلون و مصورون يعملون لصالح قناة مصر٢٥

- **أحمد عبد العليم محمد محمد (مراسل)**

تم القبض عليه من مسجد الفتح بعد إصابته باختناق جراء استنشاق الغار المسيل للدموع بشارع الخليفة المأمون أثناء تغطيته للأحداث وتم الاعتداء عليه أثناء القبض بالضرب والركل بواسطة الشرطة العسكرية باستخدام (العصي والشوم).

- **أحمد محمد فرج فضل (مراسل)**

تم القبض عليه من مسجد الفتح بعد نقله لزميله أحمد عبد العليم إلى هناك إثر إصابته باختناق جراء استنشاق الغار المسيل للدموع بشارع الخليفة المأمون أثناء تغطيتهما للأحداث وتم الاعتداء عليه أثناء القبض بالضرب والركل بواسطة الشرطة العسكرية باستخدام (العصي والشوم) وتم الاستيلاء على جهاز الآي باد الخاص به وتليفونه المحمول والأموال التي كانت معه.

تم عرض سالفي الذكر في مساء يوم الجمعة ٢٠١٢/٥/٤ على النيابة العسكرية وتم تحرير محضر رقم ١١١ لسنة ٢٠١٢ جنايات عسكرية شرق القاهرة والتي وجهت إليهما التهم الآتية:

١- استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين و هي عناصر القوات المسلحة الُمكلفة بتأمين وزارة الدفاع.

٢- تعطيل مواصلات عامة في محيط وزارة الدفاع.

٣- التجمهر.

٤- التواجد في أماكن حذرت القوات العسكرية من التواجد فيها.

٥- الانضمام إلىء ُصبة الغرض منها منع إحدى مؤسسات الدولة عن أداء عملها.

وقد صدر قرار النيابة العسكرية بحبس سالفي الذكر خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيق

وبتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ عدلت النيابة العسكرية عن قرارها بخصوصهما وألغت قرار الحبس الصادر وقررت إخلاء سبيلهما بناءً على مستندات قدمتها القناة إلى النيابة العسكرية .

١-

٢-

- **مُصعب عبد الله عبد الحميد (مراسل)**
- **حسن سعيد خضيري (مراسل)**
- **أحمد لطفي فؤاد (مصور)**

تم عرض سالفي الذكر على النيابة العسكرية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٥

وتم تحرير محضر رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ جنايات عسكرية شرق القاهرة والتي وجهت إليهم التهم الآتية:

١- استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين و هي عناصر القوات المسلحة الُمكلفة بتأمين وزارة الدفاع.

٢- تعطيل مواصلات عامة في محيط وزارة الدفاع.

٣- التجمهر.

٤- التواجد في أماكن حذرت القوات العسكرية من التواجد فيها.

٥- الانضمام إلى عُصبة الغرض منها منع إحدى مؤسسات الدولة عن أداء عملها.

وقد صدر قرار النيابة العسكرية بحبس سالفي الذكر خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيق، وبتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ عدلت النيابة العسكرية عن قرارها بخصوصهم وألغت قرار الحبس الصادر وقررت إخلاءسبيلهم بناء ً على مراسلات بين القناة ونقابة الصحفيين مع النيابة العسكرية.

٨- قناة النهار:

- **محمد رضا شحاتة (مدير إنتاج)**

تم عرضه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٤على النيابة العسكرية مساء ً وتم تحرير محضر رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٢ جنايات عسكرية شرق القاهرة والتي وجهت إليه التهم الآتية:

١- استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين و هي عناصر القوات المسلحة المُكلفة بتأمين وزارة الدفاع.

٢- تعطيل مواصلات عامة في محيط وزارة الدفاع.

٣- التجمهر.

٤- التواجد في أماكن حذرت القوات العسكرية من التواجد فيها.

٥- الانضمام إلىعُصبة الغرض منها منع إحدى مؤسسات الدولة عن أداء عملها.

وقد صدر قرار النيابة العسكرية بحبس سالف الذكر خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيق، وبتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ عدلت النيابة العسكرية عن قرارها بخصوصه وألغت قرار الحبس الصادر وقررت إخلاء سبيله.

٩- جريدة البديل :

- **إسلام أحمد عبد الظاهر (محرر صحفي)**
- **أحمد محمد رمضان (محرر صحفي)**

كانا في طريقهما بشارع بورسعيد لتغطية الأحداث وتم القبض عليهما من قبل الشرطة العسكرية التي كانت متواجدة بمحيط ميدان العباسية وتسببت في إصابتهما بسحاجات متفرقة في أنحاء جسدهما وقطع في فروة رأس الأول، والثاني أجرى عملية جراحية في مفصل يده اليمنى وتركيب مسمار طبي بها وأوصى الطبيب المعالج براحة ٣٠ يوما.

تم عرضهما بتاريخ ٢٠١٢/٥/٤على النيابة العسكرية مساءً وتم تحرير محضر رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٢ جنايات عسكرية شرق القاهرة بالنسبة للأول والثاني محضر رقم ١١٤ لسنة ٢٠١٢ جنايات عسكرية شرق القاهرة والتي وجهت إليهم التهم الآتية:

١- استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين و هي عناصر القوات المسلحة الُمكلفة بتأمين وزارة الدفاع.

٢- تعطيل مواصلات عامة في محيط وزارة الدفاع

٣- التجمهر

٤- التواجد في أماكن حذرت القوات العسكرية من التواجد فيها.

٥- الانضمام إلىعُصبة الغرض منها منع إحدى مؤسسات الدولة عن أداء عملها.

وقد صدر قرار النيابة العسكرية بحبس سالفي الذكر خمسة عشر يوماً على ذمة التحقيق، وبتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ عدلت النيابة العسكرية عن قرارها بخصوصه وألغت قرار الحبس الصادر وقررت إخلاءسبيلهما بناءً على مراسلات بين نقابة الصحفيين وبين النيابة العسكرية .

توثيق لشهادات الإعلاميين الذين وقع عليهم انتهاك يوم الجمعة ٤ مايو ٢٠١٢

١٠- شهادة خالد الدويك

أنا اسمي خالد عبد الخالق محمد دويك أنا ناشط سياسي اعمل مراسل صحفي في جريدة "جماهير الثورة".

ما حدث: يوم الجمعة خرجت مع مسيرة متوجهة من مسجد الفتح نحو العباسية المسيرة كانت سلمية. و أثناء سيري مع المسيرة وكان معي مصور اسمه أحمد رجب الشناوي. وصلنا فوجدنا أن هناك ضرب وإصابات فحاولنا أن نرجع للخلف فجرينا حتى محطة مترو غمرة عند كوبري المشاة.

بعد أن وصلنا غمرة وجدنا أنفسنا محاصرين لا يوجد مكان كي نخرج منه. بعد دقيقتين من حصارنا وجدنا العساكر يقومون بجذبنا و ضربنا. امسكوا بي وقاموا بالقبض على العديد من المتظاهرين حتى عادوا بنا إلى وزارة الدفاع.

عندما وصلنا وزارة الدفاع كان هناك بيننا إصابات كثير و نحن في الطريق أخذوا منا كل المتعلقات الشخصية من البطاقة و المحفظة و المحمول.عند وصولنا وزارة الدفاع كنا مصابين جدا مرهقين جدا و كنا ننزف وكان هناك من يده مكسورة. أمرونا بالنوم على الأرض وأيدينا خلفنا تركوا من ينزف قرابة ٣ ساعات حتى كان هناك طبيب واحد مجند كان يقوم بعملية التخيط لحوالي ١٢٠ شخص.

في صباح اليوم الثاني اخذونا للنيابة العسكرية واتهمونا بخمس تهم . وأنا أول ما دخلت التحقيق قلت له أنا رافض أن يتحقق معي أمام النيابة العسكرية أنا أريد ان يتحقق معي أمام النيابة العامة أنا إنسان مدني وثانيا أنا صحفي. لم يستمع لما أقوله. كنت أوجه له الكلام فلا يرد، وفي الأخر قال س ج س ج و قال لا يعلم لا يعلم وقال لي "امضى" قلت له "لا" قال "خلاص رفض الإمضاء" فوجئت أنهم يقومون بترحيلي وأخذت ١٥ يوم.

ليلا ركبنا عربة الترحيلات كنا حوالي ٤٥ فرد، أول ما وصلنا طره فتحوا الباب و قالوا "تعالوا انتم بتوع العباسية". ثم بدأوا ضرب وإهانات وحلاقة، وقسمونا عشر مجموعات كل مجموعة عشرة أفراد مختلفين، وقاموا بإدخالنا مع المساجين كي يقوم المساجين بضربنا، إلا أن الناس اهتموا بينا وأعطونا بطاطين.

أنا عندى إصابات وكدمات في جسمي وأذني الشمال تعبت و لا أسمع بها من كثرة الضرب الذي قام به قوات مظلات وشرطة عسكرية وكانوا بزى عسكري كامل.

فقدت تليفوني المحمول ومتعلقاتي الشخصية حتى الكارنية والبطاقة. أنا لم أخذ أي إجراءات قانونية حتى الآن لكنى سوف أقوم بتقديم بلاغ ضد اللواء حمدي بدين لأنى كان يتم سحلي وهو ماشى خلفي لحوالي مسافة ٢ كيلو وكان واقف يشاور على الناس ويقول هاتوا ده و ما زال لى زميل معتقل هو الأستاذ أحمد رجب الشناوي واخذ ١٥ يوم في طره وهو مصاب اصلا وعنده جرح قطعي في الرأس أول ما تم القبض على وضحت لهم أنى صحفي لكن لا يوجد تفاهم اخذوا الكارنية والبطاقة وقطعوها واخذوا الفلوس التي كانت معي و وضعها في جيبه وكان هناك صحافيين ينزفوا ومصابين ولم يعالجهم أحد. كان يخيطون جراحهم في طرقة بها حمامات.

١١- علي المالكي، مصور المصري اليوم

سمعنا أن هناك اشتباكات في العباسية فأخذنا المعدات الخاصة بالتصوير في أماكن الاشتباكات من خوذة وماسك الغاز، وتحركت أنا في اتجاه وزارة الدفاع، أول ما رآني العقيد بالعدة قال " أنت إيه اللي ممشيك بالمنظر" ده قلت له "أنا مصور وأريد التصوير من زاوية الجيش لأن كل المصورين الناحية الثانية ناحية المتظاهرين"، فقال لي "تعإلى نشوف صورت إيه" ودخل بي وزارة الدفاع و اطلع على الصور التي صورتها ولم يجد شيء وجلست بالداخل مدة ربع ساعة، ثم طلب مني ارحل للمنزل، فقلت له اني رأيت القناة الأولى المصرية تصور من داخل وزارة الدفاع، وأنا أريد أيضا التصوير من هناك فرفض، وقال لي "أنصحك أن ترحل الآن لأننا لن نجعلك تمر" فقلت له "شكرا سأذهب لأصور من ناحية المتظاهرين" وتحركت إلى الزاوية الأخرى، وجدت ضرب من الجيش عند مستشفى عين شمس التخصصي ومدينة الطلبة وبدأت التصوير، فرآني الضابط وأنا مرتدي الخوذة وكامل العدة للتصوير ومستعد والدخان لا يؤثر فّي، فحاول استهدافي بقنابل الغاز أكثر من مرة وصوب باتجاهي مباشرة القنبلة، وصاح "ارجع" وأصبت في رجلي من القنبلة، وعندما عدت للعمل حاول زملائي الاطمئنان على سلامة قدمي، ولكنني طمأنتهم حتى عدت ليلا للبيت بألم شديد وعدم قدرة على السير عليها، فذهبت للدكتور وأبلغني بعدم وجود كسر ولكني بحاجة لراحة، لم اتخذ أي إجراءات قانونية لأننا تعودنا على الاعتداءات، ولكن نقابة الصحفيين نظمت مؤتمًرا ضد الاعتداء على الصحفيين وشاركت فيه، وتحدث باسمي واسم بعض زملائي من المصابين، الجيش يستهدفنا بشكل شخصي تحديدا المصورين لأننا يكون مظهرنا ملفت بالنسبة لهم، وواضح أننا مصورين وقادرين على نقل الصورة للناس فيتعمد الاعتداء علينا لإخفاء الحقيقة.

١٢- أحمد فضل مراسل قناة ٢٥

كنت مكلف بتغطية أحداث العباسية وصلت الرابعة عصرا يوم الجمعة شارع الخليفة المأمون فوجدت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة العسكرية: المتظاهرين يضربوا بالطوب والشرطة العسكرية ترد بالقنابل المسيلة للدموع.

تعرض الزميل أحمد عبد العليم لحالة اختناق أخذته ، وذهبنا لمسجد النور لإسعافه، في المسجد سمعنا دوي طلقات من خارج المسجد خرجنا وجدنا الشرطة العسكرية محاصرة المسجد ودخل ٢ ضباط داخل المسجد نزعوا في البداية البيادات ولكن باقي أفراد الشرطة العسكرية لم تخلع البيادة، كنا نجلس مع الشيخ حافظ سلامة وعقيد الشرطة العسكرية تكلم معنا وأبلغنا بأننا غير معتقلين وأن هناك أتوبيسات ستبعدنا عن المكان ولكنهم يبحثون عن أفراد، ولذلك سيفتشون الناس للبحث عن أسلحة أو ما يثبت تورط الأفراد في التعدي على وزارة الدفاع، ووعدنا بعدم استخدام العنف.

تم اقتحام المسجد من قبل قوات الصاعقة وأخرجوا الشيخ حافظ وطلبوا منا الرقود وبدأوا تفتيش الناس، سمعنا طلق ناري اخترق شباك المسجد وأبلغونا أننا مستهدفين وأن هناك أفراد يطلقون النار، وسألونا على كيفية الصعود لسطح المسجد، كان أمامي ضابط ُقنَع أطلق ضربة صوت لم ينزل منها فارغ، في منتصف الجامع كان يجلس ضابط يصور بكاميرا كل ما يحدث، ثم قمنا للخروج ووجدت على باب الجامع حفلة ضرب في استقبالنا فعدت جريا داخل الجامع ووجدت بالداخل الدكتورة آية كمال وكانت منهارة، أوقفني ضابط سألني عن هويتي قلت له إني مراسل فطلب مني الجلوس، ثم جاء ضابط آخر بقوات خاصة قال لي تعإلى وأبلغته عن هويتي فقال لي اطلع بره وسبني.

بالخارج كان الاستقبال من قبل قوات الشرطة العسكرية بالضرب والسحل والسبّ بأقذع الشتائم، وطلب مني عسكري إخراج موبايلي وفتشه ثم أعاده لي ثم طلب عسكري أخر الموبايل ووضعه في جيبه، وقال لي طلع الحاجات اللي معاك كان معي فلاشة وآي فون وآي باد وفلوس ترك الآي باد وأخذ باقي الأشياء لنفسه، ثم جاء

ضابط شرطة عسكرية أخذ الأي باد وقال لي ده اللي بتنقلوا بيه على النت يا ولاد الكلب، ورمى الجهاز على الأرض وأخذوا العساكر على التحريات.

ركبنا الأتوبيس كنا نحو ٢٠ فرد، ونحن نغادر المكان جاء عدد من أفراد الشرطة وحاولوا التعدي علينا داخل الأتوبيس، تحرك الأتوبيس على التحريات واستمر الضرب والإهانة دون تفرقة بين صحفي أو متظاهر أو أي شخص أو أجنبي أو مصري، وتم سحل ٣ أجانب أمامنا كانوا طلبة بالأزهر، قيدوا أيدينا بالخلف و رمونا في عربة الترحيلات، حوالي ٧٠ شخص في عربة جلسنا فيها ساعتين ونصف، مصدر التهوية كان فتحات صغيرة في سقف العربية، وكان هناك إصابات عديدة واستغاثات داخل العربة، حاولت النظر من الشباك فوجدت من الخارج الزميل أحمد عبد العليم ينزل من عربة أخرى ويتعرض للضرب، تم ترحيلنا للنيابة العسكرية استمر التحقيق ونحن مقيدون لمدة عشر ساعات، العميد اتهمني بخمسة اتهامات التجمهر ومحاولة اقتحام وزارة الدفاع وأنا أنكرتها جميعا وكان معنا المستشار القانوني للقناة والمحامي من مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وكّلنا لهم طلبات بعدم محاكمتنا محاكمات عسكرية لأننا مدنيين تم اعتقالنا في مكان مدني، ونحن اعتقدنا أنه سيتم الإفراج علينا ولكن أخذنا ١٥ يوم، تم ترحيلنا لسجن طُرة.

في السجن حفلة تأديب جديدة دخلنا على أصوات صرخات مساجين قبلنا وتجريد من الملابس بالكامل ما عدا الجزء السفلي، أول ضربة ردتني في الحيطة المجاورة، حلقوا لنا شعرنا وصورونا وعاملونا كمجرمين وسألني ضابط أنت شغال ايه يلا وطلعونا زنزانة ضيقة بحمام داخلي لا تتجاوز الأربعة أمتار ، الأكل يأتي في فترات متقطعة وكنا بالداخل ١٢ فرد ننام فوق بعضنا وآخرين لم يستطيعوا النوم إطلاقا، يوم الأحد علمت إننا تم الإفراج علينا وكنا ٦ صحفيين.

محصلة المعدات المفقودة كانت ٣ كاميرات و٣ لاب توبات غير المعدات الشخصية بما فيها ملابسنا التي دخلنا بيها السجن، ما حدث إهانة كبيرة للصحافة وحرية نقل المعلومات، وسنكمل المطالبة بحقوقنا ونطالب بالاعتذار من المشير طنطاوي وكمال الجنزوري ومحمد إبراهيم وزير الداخلية، وفي السجن اكتشفنا أن هناك أفراد تم إلقاء القبض عليهم من منطقة صلاح سالم وآخرين من محطات المترو بعيدا تماما عن ميدان العباسية.

١٣- أحمد عبد العليم، مراسل قناة مصر ٢٥

نزلت يوم الجمعة بعد العصر للعباسية. فضرب على غاز مسيل للدموع مع متظاهرين فأصبت بحالة اختناق فقام زميلي فضل باصطحابي لجامع النور لإسعافي.

بعدها بعشر دقائق سمعنا صوت إطلاق رصاص أوتوماتيك (آلي) وفردي حول المسجد، وقوات الشرطة العسكرية محاصرة المسجد. واقتحم ٤ من ضباط الشرطة العسكرية المسجد وتحققوا من هويات الموجودين وبمجرد أن خرجوا اقتحمت كتيبة صاعقة المسجد بالبيادات وطلبوا منا النزول على وجهنا على الأرض.

سمعنا صوت طلقات نارية من الدور الثاني من الجامع وفوجئنا بدخول أفراد بزي ملكي سمح لهم الجيش بالصعود للدور الثاني، وبدأ تبادل إطلاق نار من الجيش تحت ومن هم في الدور الثاني، ثم أخرجونا من الجامع وسط شتائم وضرب وجلسنا على السلم حوالي نصف ساعة واخذوا كل متعلقاتنا: أخذوا مني وفضل ٢ اي باد وتشاجر العساكر على من يأخذ ماذا واخذوا ٣ كاميرات تلفزيونية و٣ لاب توب..

جمعونا في عربات مغلقة حوالي ٧٠ شخص في العربة، وبعد ان وصلنا ظللنا ساعتين بالعربة وهي مغلقة ونحن نختنق ونطلب أن ننزل وليحدث بعدها أي شيء. رفضوا وبقينا بالداخل العربة.

وصلنا مقر الشرطة العسكرية في مصر الجديدة وسط ضربات وركلات وربطوا أيدينا بأصفاد بلاستيكية. وكل مرة كنت أحاول أن أوضح أني صحفي وأني أقوم بأداء عملي ومعي تصريح من وزارة الإعلام، ولم يستجب أحد، بل بالعكس زاد الضرب وسط شتائم و تعليقات تقول: "أنتم السبب في هذا". بعدها وصلنا لـ س ٢٨ الساعة ١٠ مساء فوجئنا هناك بإصابات عنيفة بسبب الضرب وآخرون مصابون بطلقات حية. استمر التحقيق من ١١ م حتى ٩ صباحا.

سألني وكيل النيابة العسكرية عن مهنتي وكانت مؤسسة حرية الفكر والتعبير أرسلت محاميا والقناة أرسلت محامي وأثبت له إني مراسل تلفزيوني ومعي صور العقد وكل الأوراق التي تثبت موقفنا، فوجئنا التاسعة صباحا أنى أخذت ١٥ يوم على ذمة التحقيق ومتهم بقذف حجارة ومولوتوف على الجيش، وتعطيل المواصلات، والتواجد في مكان عسكري على الرغم من أني كنت في مسجد النور ولا أعلم هل تحول لمكان عسكري.

تم ترحلينا لسجن طرة بطريقة مهينة كل اتنين في كلبش استمعنا فور وصولنا لصرخات وآهات المساجين قبلنا، أوقفونا صف واحد ونزعوا عنا ملابسنا، وبدأ الضرب من ستة متخصصين في الضرب تحت إشراف العميد أيمن ثابت وحلقوا لنا شعرنا بحيث ينزع جزء من الشعر ويترك جزء و بمجرد أن ترى شكل صاحبك تشعر بألم نفسي شديد.

حققوا معنا بالداخل وصورونا وأدخلونا زنزانة ٣ – ٤ متر كنا فيها ١٢ فرد وما زال هناك من هم مصابين إصابات شديدة لا يقدروا حتى على النوم، وجلسنا هناك ٣٦ ساعة لم يستطع الناس النوم نهائيا والحمام في نفس مكان الزنزانة، لا يوجد ماء إلا مع كل أذان صلاة لمدة خمس دقائق فقط يعطونا زجاجتين ماء، ولم نأكل أي شئ تقريبا حتى لا نضطر لاستخدام الحمام.

١٤- أحمد رمضان صحفي البديل الالكتروني

يوم الجمعة تابعنا الأحداث وتصاعدها على التلفزيون وبعدها نزلنا لتغطية الأحداث ومعي الزميل إسلام أبو العز، حاولنا الوصول ولكن الطريق كان مغلق تماما، نجحنا في الوصول من ميدان عبده باشا وشارع الجيش.

طلبت من الزميلات معنا البعد عن الاشتباكات ودخلت أنا وإسلام فوجدنا الشرطة العسكرية ومعهم بلطجية تحمل أسلحة بيضاء وشوم يعتدون على سلفيين بالضرب وسط ترحيب من الشرطة العسكرية، اتصلت بزميلاتي وطلبت منهم الابتعاد لأن الشرطة العسكرية تقوم بالقبض على الناس، فسمعني بعض من الأهالي في المنطقة فقبضوا على أنا وإسلام وسلمونا للشرطة العسكرية ومعهم قوات من الصاعقة.

أبلغت الضابط أني صحفي وأظهرت له كارنيه العمل فقال لي "أنت فاكر إنك صحفي ده هيرحمك" وبدأ في وصلة سباب واعتداء بالضرب بالحديد والخشب والصواعق الكهربائية، ووضعونا عند محطة مترو العباسية وطلبوا منا النوم على الأرض وربطوا أيدينا خلفنا، إسلام كان يعاني من أزمة صحية في القلب وطلب من الضابط أن يأخذ الدواء من الشنطة فقام الضابط برمي الشنطة بعيدا، كنا نتعامل كأسرى في حرب، طوال الفترة استمر الضرب وبعدها أخذونا لمقر الشرطة العسكرية في الخليفة المأمون، في الطريق قابلنا العميد ممدوح أبو الخير، حاولت أقول له أنا صحفي وإسلام قال له أنا ها موت فرد عليه ما تموت إنتو فاكرين إني هسيبكم علشان صحفيين أو تصعبوا عليا.

واستمر الضرب حتى وصولنا لمقر الشرطة العسكرية، دخلنا في غرفة ٣ متر في ٣ متر بها ما يقرب من ٦٠ فرد الجميع ينزف وأنا رأسي مفتوحة وأصابعي مكسورة والمفصل مكسور، وظللت أصرخ ايدي وجعاني مش قادر، فربطوا يدي بقيود بلاستيك وأخذوا منا كل ما معنا فطلبت منه ترك بطاقتي وكارنيه عملي فسبنّي وأخذ كل ما معي.

بعد خمس دقائق خرجنا فوجدنا الشئون المعنوية تصور وركبنا عربة ترحيلات بها ٦٠ فرد بدون أي تهوية، ظلت العربة واقفة مدة ساعة وسط صرخات منا بالداخل، انزلونا في مكان لا اعرفه وفكوا أيدينا من القيود البلاستيك

ونزعوا منا الحزمة وربطونا بها، كانت هناك فتاة منتقبة تجلس وقام عسكري بضربها وسبّها باستمرار وهي لا تتكلم، ثم ركبنا مرة أخرى وأرسلونا ل س ٢٨ وبدأوا في فرز المجموعات الغير مضروبة بضراوة وصور التلفزيون معهم، وفي النيابة وجهوا لنا تهم الانضمام لعُصبة محظورة تهدف لإتلاف المنشآت والتعدي على أفراد الجيش وقطع الطرق، أثبت إني صحفي واني أقوم بواجبي، وطلبت بعد التحقيق إثبات الإصابات بتقرير طبي، فسجل ضابط في التقرير الطبي أن إصبعي به خراج، أخذونا إلى عنبر الزراعة بسجن طرة، واستقبلونا بتشريفة من الضرب والتعذيب النفسي، وتشبيهنا بالسيدات المقبوض عليهن في جرائم الدعارة، وأن الثورة دي بمزاجنا وأنتوا عاملين نفسكم ثوار وثورة ايه إحنا لو عايزين نهدها هنهدها في يوم، خلال ذلك كانت يدي وصلت لمرحلة صعبة من الألم وتورمت تماما، ولم أتلقَ أي علاج إلا في اليوم الثاني وقال لي الضابط "ده مجرد خربوش"، رغم إن الكسر واضح، قاموا بحلق شعرنا ودخلنا العنبر بلبس التحقيقات، الضابط أحمد الخولي كان ينادي على الأسماء ويطلب منا دخول العنبر بعد أن طلب منا النوم على بطننا والزحف حتى العنبر وكانت مسافة تقريبا حوالي ٣٥ متر، ومع الزحف الضرب مستمر، وقال اللي هيفتح بقه مش هخليه يشوف النور تاني، عرفنا من الجنائيين إن هناك أوامر بالمعاملة السيئة لنا، ولكن المساجين ساعدونا وفرشوا لنا الأرض ببطاطين، يوم الأحد بدأت الأخبار تتوإلى أن هناك وقفات بالخارج من الصحفيين بالبديل للتضامن معنا، فأخذونا وأعطونا قرار الإفراج الساعة الخامسة وجئت للمستشفي و خضعت لعملية وكان مفصل يدي مكسور والكف قد خلع تماما وقمت بتركيب مسامير في ذراعي بالكامل.

١٥- إسلام أبو العز صحفي

أثناء تغطيتنا الأحداث في ميدان العباسية لجريدة البديل، قامت قوات الجيش (تشكيل صاعقة) يرتدون زي أصفر ذو رقع بنية اللون بالاعتداء اللفظي، والبدني المبرح على رأسي وظهري ورجلي، وقاموا بسحلي على الأرض في موقف أتوبيسات العباسية، وقاموا بتقييد يدي خلف ظهري وإرغامي بالضرب على الانبطاح أرضا، وقام جندي من قوات التشكيل بالقفز على ظهري وأنا ممدد على الأرض، وتم ضربي بعصي معدنية وعندما أخبرت الضابط المصاحب للقوة عن طبيعة مهنتي وأني أعمل صحفي قام بضربي على رأسي بعصا معدنية وقام بتجريدي من حقيبتي التي تحتوي على إثباتاتي الشخصية والمهنية وعلاج خاص بي، بالإضافة إلى حافظة نقود كانت تحتوي على حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه، وهاتف محمول (بلاك بيري) وعدة أغراض أخرى.

ثم قامت القوات بجرنا إلى ميدان العباسية، وسؤال العميد ممدوح أبو الخير عن مصيرنا فرد عليه قائلا "لقحهم (القيهم) في أي داهية"، وسلمنا تشكيل الصاعقة لعناصر الشرطة العسكرية، الذين قاموا بجرنا بطول الطريق من ميدان العباسية إلى إدارة الشرطة العسكرية في الخليفة المأمون، وطول الطريق تم الاعتداء على بالضرب والركل والصعق وكافة الأدوات المتاحة للجنود مما أدى إلى جرح قطعي في الرأس، بالإضافة إلى السِباب والشتائم، واستكمال الجنود الاعتداء البدني على بالضرب والصعق حتى دخلنا مقر إدارة الشرطة العسكرية فقام ضابط برتبة رائد بإسقاطي على الأرض وتجمع الجنود حولي وقاموا بضربي مما أدى إلى كدمات عامة بالجسم.

مرفق صور ضوئية من التقارير الطبية الخاصة ببعض الصحفيين الذين تم الاعتداء عليهم و تحديدا أحمد رمضان و إسلام

NEW KASR EL-AINI TEACHING HOSPITAL
FACULTY OF MEDICINE
CAIRO UNIVERSITY
People Service Dept.
Tel : 23654062 - 23634061

مستشفى قصر العينى التعليمى الجديد
كلية الطب - جامعة القاهرة
إدارة الخدمة الاجتماعية
ت ٢٣٦٥٤٠٦١ - ٢٣٦٥٤٠٦٢

New Kasr El Aini Teaching Hospital

تقرير طبى (داخلى)

اسم المريض : أحمد محمد رمضان السن : [illegible] الدور : [illegible] جناح : [illegible]

رقم المستشفى : [illegible] تاريخ الدخول : ٧ / ٥ / ٢٠١٢ تاريخ الخروج ٨ / ٥ / ٢٠١٢

التشخيص : # Dislocation P.I.P joint Distal phalyx little finger (Rt) hand

Diagnosis :-

المريض المذكور أعلاه كان يعاني من كسر خلع بمفصل السلامية البعيدة بالإصبع الأصغر باليد اليمنى وتم عمل رد مغلق وتثبيت للكسر الخلعي بأسلاك معدنية والمريض خرج تحت حساب بالعيادة [illegible] راحة لمدة شهر

التوصيات :

الطبيب المعالج
أ.د / [illegible]

السيد الأستاذ : أحمد محمد رمضان

نتشرف بأن نعرض على سيادتكم التقرير الطبى للمريض المذكور برجاء التكرم بإتخاذ اللازم .

دون أدنى مسئولية على المستشفى ،،،،

- تاريخ الدخول بالحروف (السابع من مايو ٢٠١٢)
- تاريخ الخروج بالحروف (الثامن من مايو ٢٠١٢)

السكرتير الطبى أخصائى إجتماعى يعتمد

ANSI-RAB QMS

ISO 9001:2008

ASR ASR

أحمد عبد الظاهر

لم يتم الحجز

مستشفى قصر العينى التعليمى الجديد
كلية الطب ـ جامعة القاهرة
إدارة الاستقبال والطوارئ

W KASR EL-AINI TEACHING HOSPITAL
FACULTY OF MEDICINE
CAIRO UNIVERSITY
EMERGENCY DEPARTMENT

تقريــر طبــى (طوارئ) (   )

اسم المريض : أحمد محمد رمضان السن : ٢١ المهنة : .... ساعة الدخول : ١٢م ساعة الخروج : (...

تاريخ الكشف ٦ / ٥ / ٢٠١٢ رقم الترياج : ١١٦ ممرضة الحالة : محمد بكر مسئول الطوارئ : [illegible]

** يحرر هذا الجزء بمعرفة الطبيب المعالج **

التشخيص : الحالة المريض يعاني من اصابة بالأصبع الخنصر الأيمن مع كدمات بمختلف أجزاء الجسم اثر اعتداء ضرب

[illegible]

كسر بسلامية الأصبع الأخير باليد اليمنى وخلع بالمفصل الخاص لسلامية الأصبع ، ويحتاج لردكة المصدر العام ، [illegible]

ما تم عمله من فحوصات : ع وأشعة - [illegible]

[illegible] د / [illegible]

التوصيات : ....

التخصص	التوقيـــــع	اسم الطبيب المعالج

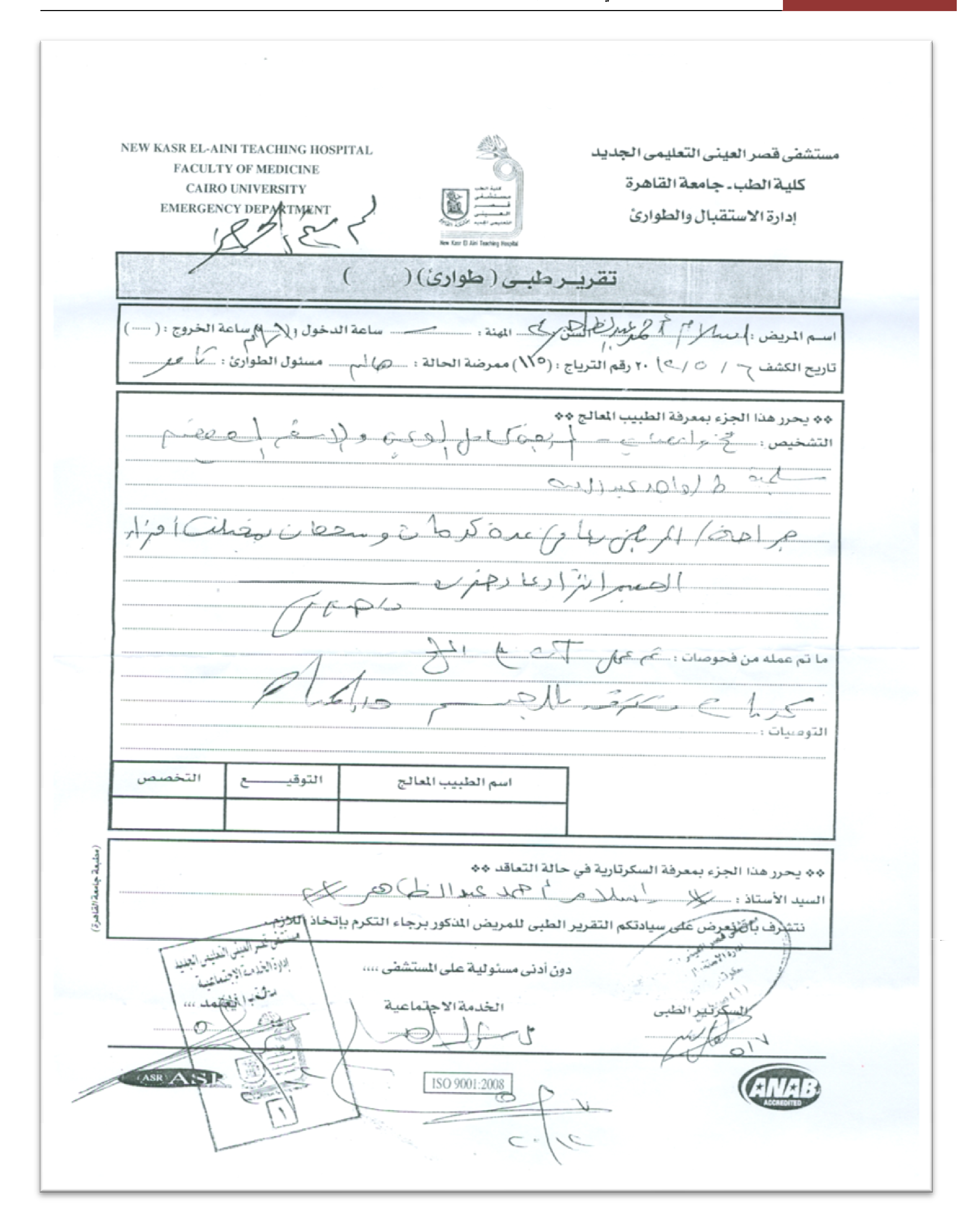
** يحرر هذا الجزء بمعرفة السكرتارية في حالة التعاقد **

السيد الأستاذ : × أحمد محمد رمضان ×

نتشرف بأن نعرض على سيادتكم التقرير الطبى للمريض المذكور برجاء التكرم بإتخاذ اللازم

دون أدنى مسئولية على المستشفى ....

يعتمد ،، الخدمة الاجتماعية السكرتير الطبى



NEW KASR EL-AINI TEACHING HOSPITAL
FACULTY OF MEDICINE
CAIRO UNIVERSITY
EMERGENCY DEPARTMENT

مستشفى قصر العينى التعليمى الجديد
كلية الطب - جامعة القاهرة
إدارة الاستقبال والطوارئ

New Kasr El Aini Teaching Hospital

تقريــر طبــى (طوارئ) (   )

اسم المريض : إسلام أحمد عبد الظاهر السن .... المهنة : .... ساعة الدخول : .... ساعة الخروج : (......)

تاريخ الكشف ٦ / ٥ / ٢٠١٢ رقم الترياج : (١١٥) ممرضة الحالة : .... مسئول الطوارئ : ....

❖ يحرر هذا الجزء بمعرفة الطبيب المعالج ❖

التشخيص : [illegible]

ما تم عمله من فحوصات : [illegible]

التوصيات : ....

التخصص	التوقيــــع	اسم الطبيب المعالج

❖ يحرر هذا الجزء بمعرفة السكرتارية في حالة التعاقد ❖

السيد الأستاذ : إسلام أحمد عبد الظاهر

نتشرف بأن نعرض على سيادتكم التقرير الطبى للمريض المذكور برجاء التكرم بإتخاذ اللازم

دون أدنى مسئولية على المستشفى ،،،،

الخدمة الاجتماعية

السكرتير الطبى

(مطبعة جامعة القاهرة)

ASR

ISO 9001:2008

ANAB ACCREDITED